

Distr.: General
21 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل

السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290114 290114 14-21110X (A)



البيان

تحديات تواجه النهوض ببرنامج عمل القاهرة في سبيل إعمال حقوق المرأة في الأرجنتين

يمثل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية خطوة استثنائية إلى الأمام في صون حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للمرأة، في جميع أنحاء العالم. وهذا البرنامج القائم على أساس الحقوق يلزم الحكومات أن تكون سبّاقة في التصدي لقضايا عدم المساواة بين الجنسين ضماناً للتمتع بالصحة الجنسية والإنجابية ودحر العنف القائم على نوع الجنس. ويشكل هدف تحقيق المساواة بين الجنسين على وجه العموم الأساس الذي يركز إليه الآن الإطار التنظيمي الوطني في الأرجنتين. غير أن الخطوات التشريعية التي أُقرت لم تجد سبيلها بشكل كامل إلى الوقائع المعاشة للمرأة، وعلى الأخص لدى الفقيرات والشابات وسواهن من النساء المنتميات إلى المجموعات المهمّشة كالمراهقات ونساء الشعوب الأصلية والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسية.

وتعمل مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة منذ عام ١٩٨٩ في سبيل الدفاع عن الحقوق الجنسية والإنجابية في الأرجنتين وتوطيد أركانها، وتحفل بقوة ببرنامج العمل. غير أن المؤسسة تواجه قصوراً رئيسياً في بلوغ هدف فتح السبيل أمام الجميع للتمتع بالصحة الجنسية والإنجابية. فلا يزال هذا الهدف غير مستوفٍ بسبب مجموعة مختلفة من النقائص الهيكلية التي يؤدي اجتماعها إلى تضيق إمكانية تقديم خدمات صحية ذات نوعية عالية لجميع النساء والشباب في الأرجنتين. كما أن السياسات والبرامج لا تُنفذ على النحو الوافي أو تخضع لرقابة كافية، مما يعيق وصولها إلى المجتمعات التي تكون في أمس الحاجة إليها ويتسبب في خلق فجوات في الإنجاز عابرة للخطوط الجغرافية والاقتصادية والإثنية في المجتمع.

وهذه النقيصة ظاهرة في العجز الذي يعترى تطبيق قانون الأرجنتين رقم ٦٧٣/٢٥

لعام ٢٠٠٢، الذي يؤسس البرنامج الوطني للصحة الجنسية والإنجاب المسؤول، وينص على توفير المعلومات والمشورة المتعلقة بموانع الحمل وتوفير سبيل مجاني للحصول على موانع الحمل في جميع المراكز الصحية العامة وعن طريق هيئات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الخاصة؛ ويكفل رعاية الإناث من السرطان الإنجابي ووقايتهم من الإصابة به؛ ويمنع ارتكاب العنف ويرعى ضحاياه؛ كما يتيح تقديم خدمات للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. ولهذا القانون مكانة محورية في تنفيذ برنامج العمل، وقد جرى تكميله في عام ٢٠٠٦ بالقانون الوطني رقم ١٥٠/٢٦ المتعلق بالتوعية الجنسية الشاملة، والذي ينشئ البرنامج الوطني للتوعية الجنسية الشاملة، والقانون

١٣٠/٢٦ المتعلق بالحق في الاستفادة من منع الحمل الجراحي. ويتألف منع الحمل الجراحي من ربط البوق وقطع القناة المنوية. غير أن أيا من القانونين لم يُنفذ تنفيذا كاملا حتى الآن. وثمة أيضا سبيل محدود للحصول على منع الحمل الجراحي الذي يواجه توفيره للجميع مشاكل عصبية في كافة أنحاء الأرجنتين.

وبالرغم من انقضاء فترة زمنية طويلة واستمرار منظمات المجتمع المدني، ومنها مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، في ممارسة ضغوط شديدة من أجل تقديم خدمات الصحة الإنجابية، فإن ذلك لا يحدث وفقا للمواصفات المنصوص عليها في القانون. فالشباب في سن المراهقة لا يزال محروما من حقه في التوعية الجنسية الشاملة بما فيها الحصول على معلومات في مجال الصحة الجنسية وتوعية في سبيل بناء المهارات الحاسمة لكفالة نموه الصحي، فضلا عن سبيل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وكانت النية هي تقديم هذه الخدمات بانتظام وبدون تمييز في كافة أنحاء الأرجنتين، إلا أن نوعيتها والنطاق الذي تغطيه يختلف بشكل بين على الصعيد دون الوطني. فالتنفيذ غاية في التباين ويعتمد على المصالح والإرادة السياسية لسلطات المقاطعات، كما يتفاوت تدريب الموظفين القائمين على أداء الخدمات ويحد من كفاءة إتاحة سبيل الحصول عليها. وحسب الإفادات التي يقدمها الشباب في سن المراهقة، فإنه يواجه صعوبات واسعة الانتشار في الحصول على التوعية الجنسية الشاملة والاستفادة من الخدمات المشمولة بالبرنامج.

كذلك، تتبدى تشعبات المسألة المتعلقة بقلة التوعية الجنسية والخدمات المتصلة بها في إحصاءات حمل المراهقات غير المرغوب فيه في الأرجنتين، حيث تتجه خصوبة المراهقات إلى الارتفاع، وعلى نحو بارز في مناطق البلد الفقيرة الواقعة في الشمال الشرقي والشمال الغربي، التي يرتفع فيها معدل خصوبة المراهقات بشكل ملحوظ. ويفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن معدل خصوبة المراهقات يبلغ ٣٤ لكل ١٠٠٠ امرأة يتراوح عمرها بين ١٥ و ١٩ سنة في مدينة بيونس آيرس، مقابل ٨٠ لكل ١٠٠٠ امرأة في المقاطعات الشمالية، شاكو، وفورموسا، وميسيونيس، وسانتياغو ديل إستيرو.

ومن المحتم أيضا التصدي لمسألة استمرار المعدل المرتفع غير المقبول لوفيات الأمهات الذي يؤدي إلى تقويض الالتزام المشمول ببرنامج العمل بأن يجري تخفيض معدل وفيات الأمهات وتقليل التباين الحاصل بين القطاعات الاجتماعية، فضلا عن تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تحسين صحة الأمهات. وحتى مع الانخفاض الواضح في الإبلاغ عن وفيات الأمهات بالشكل الذي تعكسه الإحصاءات الوطنية، لا يزال وقف معدل وفيات الأمهات متأخرا بشكل ظاهر. وحسبما تفيد وزارة الصحة الوطنية في الأرجنتين، بلغ

معدل وفيات الأمهات في سنة ٢٠١١ ما مقداره ٤٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، بينما تشير الوكالات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن ذيوع قلة الإبلاغ عن حالات الإجهاض، مما يضاعف تقريبا المعدل الرسمي ويصل به إلى ٧٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

وحتى يمكن تحقيق الهدف المحدد بحلول عام ٢٠١٥، كان يتعين على الأرجنتين أن تحدث انخفاضا سنويا في معدل وفيات الأمهات بنسبة ٥٥،٥ في المائة، لكن المعدل الرسمي الراهن يوصي إلى أن معدل وفيات الأمهات سيزيد في نهاية المطاف بمقدار ثلاثة أضعاف عن الهدف الموضوع. ولا تزال التعقيدات المرتبطة بالإجهاض غير المأمون تشكل السبب الولادي الرئيسي المباشر لوفيات الأمهات. ومن هنا فإننا ندعو إلى إيلاء اهتمام عاجل لمعالجة أسباب وفيات الأمهات، الذي يعتبر الإجهاض غير المأمون السبب الأول فيها. ويحضر برنامج العمل البلدان على أن تنظر في الآثار الصحية التي تنجم عن الإجهاض غير المأمون، وتقتضي الأحوال السائدة في المنطقة القيام بمثل هذا الدرس. وحسبما تفيد منظمة الصحة العالمية، فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعرف أعلى معدل للإجهاض غير المأمون مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم. ويحتل الإجهاض غير المأمون رأس قائمة الأسباب التي تقف وراء وفيات الأمهات في الأرجنتين، حيث تفيد الأرقام عن أن عدد الحالات التي يجري إدخالها إلى المستشفيات العامة في الأرجنتين سنويا بسبب تعقيدات تتصل بالإجهاض غير المأمون تناهز ٦٠ ٠٠٠ حالة.

ويوصف الحصول على الإجهاض في الأرجنتين كجريمة وفقا للمادة ٨٦ من قانون العقوبات. وهناك استثناءان يُسمح فيهما بالإجهاض هما: تفادي تعريض صحة الأم للخطر، وعندما يكون الحمل ناتجا عن اعتداء جنسي. وبالرغم من وجود هذين الاستثناءين، تدل الخبرة التاريخية على أن النساء والفتيات يحرم من الحصول على الإجهاض القانوني الآمن في مراكز الصحة العامة والخاصة، ويعانين زيادة العقوبات التي وضعت أمامهن فيما سُن من تشريعات على مدى العقود الثلاثة إلى الأربعة الماضية، مما يحملهن إلى اللجوء إلى التماس إذن قانوني بالمضي في عملية الإجهاض. ويثني تحريم الإجهاض الأطباء عن إجراء هذه العملية دون الحصول على إذن قانون، حتى وإن كان القانون قد سمح بها.

وفي عام ٢٠١٢، أصدرت المحكمة الدستورية حكما إضافيا بشأن الإجهاض أوضحت فيه أن الإجهاض جائز قانونا في جميع حالات الاغتصاب، ودعت السلطات على الصعيد الوطني وفي المقاطعات وعلى الصعيد المحلي إلى صياغة بروتوكولات مناسبة لتوفير

الإجهاض المشروع قانوناً وكفالة الرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنسي. ورغم صدور هذا القانون، لم تتخذ وزارة الصحة الوطنية إجراءات لتعميم سياسة عامة يكفل بها الوفاء بهذا الحق. وفي الحالات التي يغيب فيها التدخل المناسب من جانب وزارة الصحة الوطنية لتصحيح هذا الإهمال، تحدث تفاوتات كبيرة فيما بين المقاطعات في الاستفادة منه. ففي أغلبية المقاطعات تُحرم النساء من عمليات الإجهاض القانوني داخل المقاطعات التي يعشن فيها، على نحو ما تبدى في بعض الحالات الحاصلة مؤخراً في مقاطعتي توكومان وانتري ريوس اللتين اضطرت النساء القاطنات بهما إلى السفر مسافات طويلة للحصول على الرعاية المتعلقة بالإجهاض في مدينة بيونس آيرس، رغم أنه كان يتعين أن تحصلن عليها في هاتين المقاطعتين، وقد تسبب ذلك في حالات تأخر وكره لا مبرر له شكّل تهديداً لحيواتهن وصحتهن.

وثمة ظاهرة أخرى عملت مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة تاريخياً على مكافحتها، وهي ظاهرة تعكس أيضاً الفجوة الهائلة بين التشريع والتنفيذ، تتمثل في العنف القائم على نوع الجنس. وقد اتجه برنامج العمل إلى التوكيد على أن القضاء على العنف ضد المرأة هو ركن أساسي لتحقيق التنمية، غير أن عدد هذه الحالات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال صاعقاً. وحسبما تفيد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فإنه من جملة البلدان الخمسة والعشرين في العالم التي تشهد معدلات مرتفعة إلى شديدة الارتفاع حسب تصنيف الأمم المتحدة فيما يتعلق بقتل الإناث عمداً (قتل النساء استناداً إلى نوع جنسهن)، ينتمي أكثر من نصف هذه البلدان إلى الأمريكتين.

وحسبما لوحظ فيما يتعلق بمسألة الحصول على الصحة الجنسية والإنجابية، بقي العنف على حالة بالرغم من وجود إطار تنظيمي قوي نسبياً. وعلى سبيل المثال، وحتى مع وجود قانون الأرجنتين ٤٨٥/٢٦ المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه ودحره (٢٠٠٩) والتعديل المدخل على القانون الجنائي في عام ٢٠١٢، الذي يصنّف قتل الإناث عمداً كجريمة قتل مشدد، توصلت دراسة للمجتمع المدني أجريت في عام ٢٠١٣ إلى أن هناك امرأة تموت في الأرجنتين كل ٣٥ ساعة جراء العنف القائم على نوع الجنس. وتسبب الفجوة القائمة بين التشريع وتطبيقه الفعال، في زيادة صعوبة تغيير الاتجاهات الحالية المتعلقة بارتكاب العنف ضد النساء والفتيات، ولا يزال هذا العنف مترسخاً أيضاً بما فيه كافة أشكال الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي الأخرى التي يجري التغاضي عنها عادة.

ومن أجل التصدي لهذه الأوضاع في الأرجنتين، وفي سياقات مماثلة في كافة أنحاء العالم، يتعين أن تجري مواصلة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٥.

وعلى الحكومات أن تعيد التأكيد على أهمية برنامج العمل وما ينطوي عليه من إمكانيات للارتقاء بشكل كبير بصحة النساء والفتيات ورفاههن. وبغية تحقيق قدر أكبر من أعمال الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة وكفالة حقهن في العيش بمنأى عن جميع أشكال العنف، يتعين ألا تنظر الحكومات إلى برنامج العمل، في سياق إعداد خطة التنمية الجديدة، بوصفه مجرد برنامج غير مستوف. وعليها بدلا من ذلك أن تدمج الأهداف الواردة في برنامج العمل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة محددة وعلى نحو متواصل. إن الالتزام بالبناء على رؤية القاهرة، وليس التغاضي عنها، ضروري لبلوغ كامل نطاق حقوق الإنسان للمرأة في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥.